الورقة الثالثة

# رؤية مستقبلية لدور الحكومة الإلكترونية في مواجهة الجريمة المعاصرة

إعـــــــداد

نقيب / يحيى بن محمد أبو مغايض

الـــورقـــة الثـالثـة:

# رؤية مستقبلية لدور الحكومة الإلكترونية في مواجهة الجريمة المعاصرة


إعـــــــــداد

**النقيب: يحيى بن محمد أبومغايض**

ماجستير إدارة عامة

(تقنية معلومات إدارية)

## مـقـــدمـــة

تتطلع الشعوب والمجتمعات إلى الأخذ بأسباب التطور والرقي في سلم الحضارة الإنسانية، وتسعي في سبيل ذلك إلى الاستفادة من كل منجزات الفكر الإنساني المتراكمة عبر مختلف الحقب الزمنية، والتي تتمثل في مختلف المخترعات والنظريات العلمية في شتى ميادين العلم المتباينة، التي أعطت بدورها قدرة هائلة للمجتمع البشري للتحكم في محيطه واستغلاله لإشباع حاجاته المتنوعة.

وإذا كانت منجزات الفكر الإنساني موجهة لإشباع الحاجات البشرية، فإن الحاجات البشرية بتنوعها وتجددها، متأثرةً بعوامل التطور الإنساني عبر الزمن تعمل على تحفيز الفكر الإنساني للبحث عن وسائل تحقيقها وإشباعها.

وهكذا نجد أن هناك نوع من التفاعل والتحفيز المتبادل بين حاجات الإنسان المتجددة من جانب، وبين التطور الفكري للإنسان ذاته من جانب آخر. فالحاجة تخلق وتنمي التفكير وبالتالي الاختراع، والاختراع يفتح للإنسان آفاقاً جديدة لحاجات لم تكن معروفة لديه من قبل.

وتظهر لنا جدلية التأثير المتبادل هذه في كل ما يحيط بالإنسان من منجزات حضارية. ومن أهم جوانب تلك الجدلية ظاهرة الجريمة، حيث نجد أن تقدم التفكير الإنساني بما ينتجه من مخترعات، قد يخلق ويهيئ فرصاً جديدة لارتكاب الجريمة، والسلوك الإجرامي الناتج سيحدث بدوره ردة فعل فكرية لمواجهته. وهكذا نجد أن السلوك الإجرامي يرتبط بتجدده وتطوره بالمخترعات الحديثة، التي أوجدها الإنسان - بما حباه الله تعالى من نعمة إعمال العقل والقدرة على التفكير - لتحقيق متطلباته المشروعة والقانونية التي تحفظ له مقومات حياته.

ونسعى من خلال هذه الورقة إلى تسليط الضوء على جزء من إبداعات الفكر الإنساني، تتمثل فيه جدلية تبادلية التأثير، وهو مفهوم الحكومة الإلكترونية الذي ظهرت بوادره بإطلالة تسعينات القرن الميلادي المنصرم، وتبلور بشكل واضح على الصعيد النظري والتطبيقي بدخول الألفية الميلادية الجديدة. وسنقتصر من خلال مناقشتنا لذلك المفهوم المستقبلي على دوره المستقبلي في تعزيز عمليات التصدي للجريمة بشكلها المعاصر، بعد تناولنا لهم التحولات الناتجة عن الثورة المعلوماتية والتي ساهمت في تهيئة البيئة الخصبة للجريمة وأسبغت عليها الطابع العصري المعلوماتي.

وسيكون طرحنا لهذا الموضوع ضمن محور الندوة الثالث المتعلق بأساليب مواجهة الجرائم المعاصرة، وذلك وفق المحاور التالية:

المحور الأول: النشاط الإنساني وظاهرة الجريمة:

ويشمل عرض موجز لتطور مظاهر النشاط الإنساني عبر الزمن وعلاقته بظاهرة الجريمة، من حيث تطور أساليبها وتنوعها ومواكبتها لتطور المعرفة لدى الإنسان.

المحور الثاني: الحكومة الإلكترونية:

يناقش مفهوم الحكومة الإلكترونية من خلال عدة عناصر رئيسية بهدف إعطاء فكرة مبسطة عن هذا المفهوم، تمهيداً لربطه بالظاهرة الإجرامية.

المحور الثالث: رؤية مستقبلية للظاهرة الإجرامية:

يناقش مستقبل الجريمة المتوقع في ظل تطبيقات الحكومة الإلكترونية، من حيث تطورها وفقاً لأهم

تحولات المجتمع المعلوماتي، والمنافع المتوقعة لتطبيق الحكومة الإلكترونية في مجال مواجهة الجريمة المعاصرة.

ويظهر من خلال تسلسل المحاور الرئيسية، بروز صفة التطور الزمني للظاهرة الإجرامية، والتي جَيَرت مخرجات الفكر الإنساني لصالحها، حتى أضحت تسخر التقنيات المعلوماتية في عصرنا الحاضر لتعميق أساليبها وآثارها. ولكن في مقابل ذلك يبرز لنا الهدف الرئيسي من كل منجزات الفكر الإنساني، وهو الهدف السلمي المتمثل في تحقيق رفاهيته وحاجاته وأمنه وفق منظور شمولي، ويتضح ذلك من خلال مناقشتنا لمفهوم الحكومة الإلكترونية ودورها البارز في التصدي للجريمة المعاصرة.

وقد تم إتباع المنهج المكتبي الوصفي التحليلي في إعداد محتوى هذه الورقة، استناداً للدراسات وكتابات المفكرين حول موضوعها، وبالرغم من وضوح التصور حول ما تم عرضه من رؤىً مستقبلية، إلا أن الواقع المستقبلي قد يحمل المفاجآت في سياق غير مسبوق من التغير والتجدد. ونرجوا أن نكون قد وفقنا في هذا الطرح لما فيه الفائدة والنفع على أمن وطننا الغالي، وأن نكون قد ساهمنا في وضع لبنة في بناء صرحنا الأمني الشامخ.

والله ولي التوفيق، ، ، ،

**المحور الأول: النشاط الإنساني وظاهرة الجريمة**

ارتبط السلوك الإجرامي بالإنسان منذ بدء الخليقة، ولنا فيما نص عليه القرآن الكريم عن قصة إبني آدم وقيام قابيل بقتل أخيه هابيل خير دليل، على أن الخطيئة كمفهوم يحتوي كل التصرفات الغير مقبولة والتي منها ما يرتقي إلى مستوى جريمة، قد ارتبطت بالنشاط الإنساني منذ بداياته الأولى قبل آلاف السنين.

وقد تضمن القرآن الكريم في مواضع كثيرة دلائل ثابتة على جرائم حدثت لدى تلك الأمم الموغلة في القدم، والتي سرد كتاب الله تعالى جوانب كثيرة لمظاهر حياتها في ذلك العهد المتقدم من تاريخ البشرية. وقد احتوى إرثنا الإسلامي بكافة مصادره المختلفة، التي تضم بمجملها القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة وما أثر عن السلف الصالح الذين نهلوا من مشكاة النبوة، جوانب تشريعية متعددة تتعلق بالسلوك الإجرامي الفردي والجماعي، مما يعطي دلالة دامغة على أن العلم الإلهي قد عالج تصرفات تلازم طبيعة الإنسان وطريقة حياته. ونجد أن ارتكاب أفعال سلوكية إجرامية قد حدثت حتى في عصر النبوة ذاته، وفي هذا كله وضوح لاشك فيه على ارتباط السلوك الإجرامي بالنشاط الإنساني وجوداً وعدماً، لاسيما أن الأديان السماوية بلا استثناء قد تناولت هذا الجانب من سلوك الإنسان.

وإزاء حقيقة التلازم الحتمي بين النشاط الإنساني وبين ارتكاب الجريمة، يمكن أن نسلط الضوء على طبيعة الارتباط بين ذلك السلوك الإجرامي وبين إبداعات الفكر الإنساني عبر التاريخ، وذلك من خلال استعراض أهم التطورات في تاريخ البشرية، التي أثبتتها دراسات تطور الجنس البشري (علم الانثروبولوجيا) والدراسات التاريخية والاجتماعية المهتمة بالتغيرات التي طرأت على حياة الإنسان، والتي يمكن عرضها من خلال أربعة مراحل رئيسية كما يلي:

**المرحلة الأولى - ما قبل الثورة الزراعية:**

وتعتبر حقبة البداية في تاريخ البشرية، والتي بدأ فيها الإنسان بالتعرف على البيئة المحيطة به والسعي للاستفادة من مكنوناتها. فتعلم مبادئ الصيد مستفيداً من وجود الحيوانات في محيطه، إضافة لجمع بعض الثمار التي استحسنها والتي تصادفه في البرية، وتعلم بالتجربة فائدتها فضلاً عن بعض النباتات. وقد اعتمد في ذلك على ما اخترعه من أدوات بدائية لتسهيل طرق عيشه آنذاك، ومن أهم تلك الأدوات السكين والرمح والقوس والسهام والفأس، وقد اتسمت حياته في ذلك الوقت بعدم الاستقرار واعتمد على التنقل المستمر من مكان لآخر بحثاً عن قوته اليومي، وسكن التجاويف الجبلية (الكهوف) التي وفرت له الحماية.

وقد استخدم الإنسان في ذلك الوقت تلك الأدوات في تحقيق بعض رغباته على حساب أفراد أو جماعات أخرى من بني جنسه، وبالتالي أصبحت تلك الأسلحة عاملاً حاسماً في إدارة الصراع، ومن هنا كان السلوك الإجرامي موجوداً بالاستعانة بتلك المخترعات التي وجدت أساساً لمساعدته في تدبير شئونه الحياتية، ولكنه وجد أنه يمكن استخدامها أيضاً لتحقيق بعض الحاجات التي تعتبر في نظر الآخرين تعدياً على حقوقهم ومكتسباتهم. ويظهر لنا من خلال ذلك الارتباط الوثيق بين نتاج النشاط الإنساني في بداياته الأولى وبين الفعل الإجرامي.

**المرحلة الثانية - الثورة الزراعية:**

مع مرور الزمن تراكمت الخبرات لدى بني البشر، واكتشفوا أن بإمكانهم استغلال الأرض في زراعة بعض النباتات والحصول على الثمار دون تكلف عناء البحث عنها، وتعلموا كيفية ترويض بعض الحيوانات،

التي وفرت لهم بعض أنواع الغذاء من جانب، ومن جانب آخر زادت من قدرتهم على زراعة الأرض ونقل وحمل الأثقال، بتعظيم قوة الجهد الذي يحتاجه الإنسان.

وقد أدت هذه المعرفة إلى دخول الإنسان في مرحلة الثورة الزراعية التي اتسمت بجنوح الإنسان إلى الاستقرار بعد أن كان متنقلاً، وبداية عيشه في مساكن وفق تجمعات بشرية في شكل قرى في البداية ثم تجمعات أكبر في شكل بلدات ومدن. وقد صاحب هذا التغير في نشاط الإنسان وطريقة حياته اختراع العديد من الأدوات التي تستخدم في مجال الزراعة والبناء، واحدث تطور في مجال الأسلحة التي لديه من السابق، فضلاً عن توسعه في استخدام الحيوانات الأليفة في أنشطته المختلفة بما في ذلك التنقل والسفر من مكان إلى آخر.

وقد أوجدت هذه المرحلة الزراعية وبشكل متنامي حاجات وتطلعات جديدة للإنسان، بقدر يوازي أو يفوق ما اخترعه الإنسان في تلك المرحلة من أدوات متعددة ومتنوعة لتلبية متطلباته في تلك الفترة، وقد ساهم ذلك في ارتفاع وتيرة التنافس بين الأفراد أو الجماعات للحصول على ما يريدونه، مما ساعد على تزايد أنماط ومعدلات السلوك الإجرامي، خاصة في محيط التجمعات البشرية آنذاك.

**المرحلة الثالثة – الثورة الصناعية:**

تميزت هذه المرحلة بتعرف الإنسان على مصادر طاقة جديدة، خلاف الطاقة المعتمدة على الجهد البشري أو الجهد الحيواني المستمد من الحيوانات التي استأنسها الإنسان، وقد تمثلت تلك الطاقة في اكتشاف المحرك البخاري الذي يعتبر بداية الثورة الصناعية في منتصف القرن الثامن عشر الميلادي.

وقد سخر هذا الاختراع في التنقل بواسطة السفن والقطارات وفي صناعة الآلات والأدوات التي يحتاجها الإنسان، وتطور استخدامه بعد ذلك بشكل كبير في صناعات عديدة. وقد تبع ذلك تطورات عدة ساهمت في ظهور المحرك الانفجاري المعتمد على الوقود في القرن التاسع عشر الميلادي، ثم المحرك النفاث الذي يعتمد على قوة الدفع الارتدادية في منتصف القرن العشرين الميلادي، وقد صاحب ذلك تسخير هذه المخترعات في عمليات التصنيع المختلفة التي واكبت ظهور المصانع ذات خطوط الإنتاج المتعددة. ونجد أن اكتشاف البارود والتعرف على استخداماته المختلفة خلال تلك الفترة قد ساهم بشكل كبير في إحداث تطورات هائلة في مجال السلاح الشخصي أو الحربي، فضلاً عن استخدام مصادر الطاقة الطبيعية كالفحم الحجري والنفط في تشغيل تلك الصناعات، التي أنتجت مختلف الأسلحة ووسائل النقل البرية والبحرية والجوية، والعديد من الأدوات والمعدات التي تستخدم في مختلف مجالات حياة الإنسان.

وقد ساهمت الثورة الصناعية في تغير كثير من المجتمعات من النمط الزراعي إلى النمط الصناعي، وزيادة التكتل البشري في المدن، وتغير أنماط العلاقات الاجتماعية، بل وظهور حاجات إنسانية جديدة، وما تبع ذلك من سعي الإنسان لإشباعها بما يتوفر لديه من قدرات وفرتها له منجزات الثورة الصناعية، وقد ظهرت صور ذلك الإشباع في نزاعات فردية مستقلة أو داخل جماعة معينة، أو نزاعات بين شعوب وأعراق مختلفة، أو بين دول وحكومات. ويظهر ذلك من خلال ظهور وتطور أنماط جديدة للسلوك الإجرامي، وحدوث حروب طاحنة في سبيل سعي الدول الغربية لاستغلال ثروات مناطق واسعة من قارة أفريقيا وقارة آسيا والقارة الأمريكية خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر الميلاديين، عن طريق حروب استعمارية جائرة، وقد تبع ذلك كنتيجة وتأثير في آن واحد حدوث حربين عالميتين في النصف الأول للقرن العشرين الميلادي.

ونجد أنفسنا مرة أخرى أمام ارتفاع في وتيرة السلوك الإجرامي من حيث الكم والنوع، بسبب المخترعات التي واكبت مرحلة الثورة الصناعية، والتي وسعت مجال الجريمة بشكل يفوق العصور التي سبقتها، ولازلنا في عصرنا الحاضر نكابد تلك التحولات، وان كان قد ظهر لنا ثورة جديدة تسببت في أفول الثورة الصناعية التي غطت بدورها على الثورة الزراعية السابقة لها.

**المرحلة الرابعة - الثورة المعلوماتية:**

تعد هذه المرحلة هي الأكثر سرعة من حيث وتيرة حدوثها وتنامي انطلاقها وبالتالي سيطرتها على مختلف جوانب حياة الإنسان، وتعد مرحلة الثورة المعلوماتية نتيجة متوقعة لتنامي الإنتاج التطبيقي والنظري خلال مرحلة الثورة الصناعية.

وقد ظهرت إرهاصاتها في الأربعينات من القرن العشرين الميلادي مع بداية ظهور الحاسب الآلي، ثم تعاقبت الأحداث خلال العقود الخمسة التي تلته بصورة مذهلة في مجال تطور تقنية الحاسب الآلي، وما إن حلت الثمانينات من القرن العشرين حتى صار الحاسب الآلي يحتل مكان الصدارة في أنشطة الإنسان المختلفة المدنية منها والعسكرية، ثم شهدت السنوات التالية لذلك تطورات كبيرة في قدرات أجهزة الحاسب الآلي، وتقدماً كبيراً في مجال وسائل الاتصال، التي هيأت بدورها ربط أجهزة الحاسب المتباينة مكانياً مع بعضها، وتوسعت رقعة شبكات الاتصال الحاسوبية لتربط بين عدة شبكات، وظهر ما يسمى بشبكة الشبكات أو الشبكة العالمية وهي ما يعرف بالإنترنت (Internet)-Interconnected Network ، التي ساهمت في ربط أجزاء متباعدة من العالم وأضحى استخدامها عنصراً أساسياً مع غيرها من الشبكات الأقل نطاقاً، كالإنترانت Intranet والإكسترانت Extranet، في حين أن بداية استخدامها في مطلع التسعينات كان بشكل ثانوي في الأعمال التجارية والأكاديمية.

ونجد أن الإنسان خلال أقل من خمسة عقود قد دخل مرحلة جديدة وهي مرحلة الثورة المعلوماتية، ويمكن التعبير عن ذلك بعصر المعلومات الحديث الذي يقود تقدمه وازدهاره الثورة في تقنية المعلومات الحديثة، التي تعبر عن اندماج القفزات الهائلة في تقنيات الحوسبة والاتصال البعيدة، والتحول المكثف إلى التقنية الرقمية، والتي طورت الناحية التكوينية والوظيفية للمعلومات لمواجهة الانفجار الشديد في كميتها وتنوعها. وتتكون تقنية المعلومات من نظام موحد يجمع بين ثلاث تقنيات رئيسية وهي: تقنيات الحاسبات الرقمية، تقنيات تخزين البيانات، تقنيات إرسال البيانات عبر شبكات الاتصالات البعيدة (سلطان، ٢٠٠٢م).

وقد تغلغلت التقنية المعلوماتية في كل الأنشطة الإنسانية إن لم تكن سيطرت عليها، وبات العالم كقرية كونية صغيرة، وظهر مصطلح إلكترونية الحياة lectronical Live. وفتحت الثورة المعلوماتية آفاقاً رحبة للإنسان لإشباع حاجاته ومتطلباته التي تزايدت وتنوعت تبعاً لذلك، وكما في التطورات السابقة التي تخللت الثورة الزراعية والثورة الصناعية فإن الطبيعة البشرية قد جنحت به وتفتقت بصيرته لاستغلال مكتسبات التقدم التقني المعلوماتي في السلوك الإجرامي وظهرت أساليب مبتكرة للجريمة وأنماط لم تكن معهودة من قبل. وبالرغم من هذا الجانب المنحرف من الاستخدام البشري في ظل الثورة المعلوماتية، إلا أنها حققت للإنسان تقدماً هائلاً في شتى مجالات الحياة وظهرت تطبيقات عديدة ومبتكرة، ومن بين تلك الإبداعات البشرية ظهور ما يسمى بالحكومة الإلكترونية Electronic Government التي تعبر عن شمولية التعامل الإلكتروني في مختلف التنظيمات الإدارية التي تقدم خدماتها للمستفيد. والتي يتوقع لها الدور الفاعل في تنمية القدرات

لمواجهة الجريمة المعاصرة، كما سنتعرض له خلال المحورين التاليين.

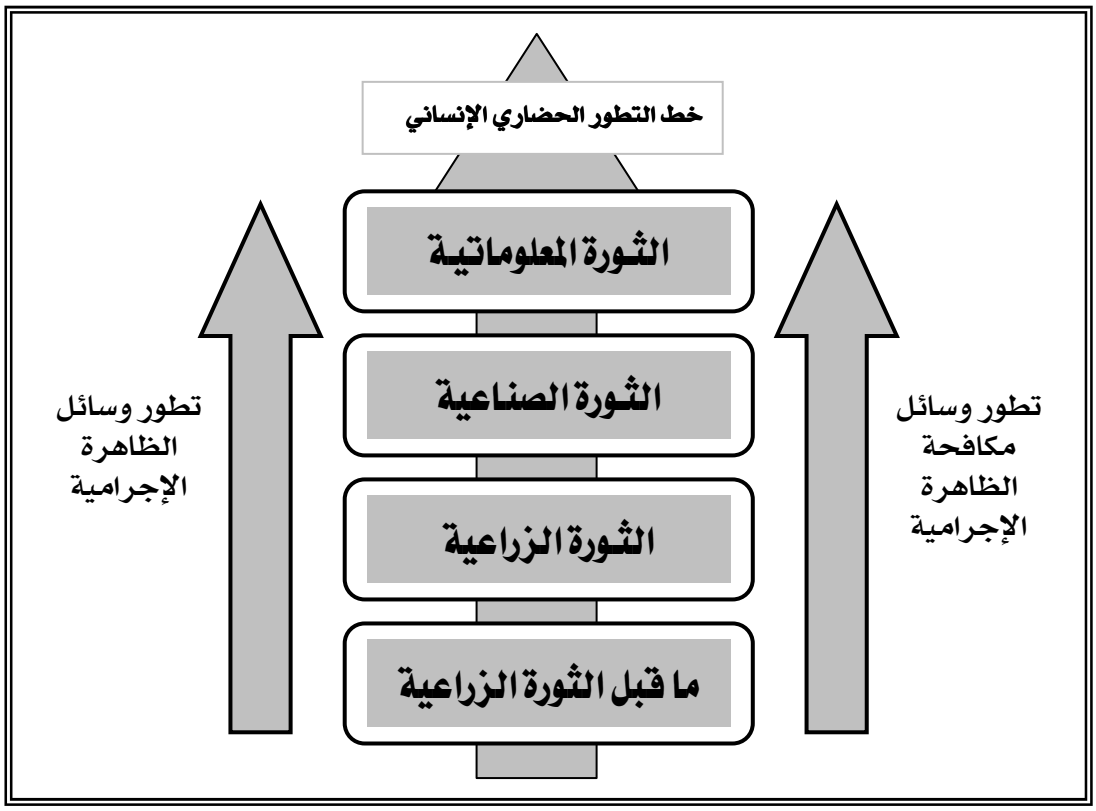


شكل رقم (١): ارتباط الظاهرة الإجرامية بالتطور الإنساني.

وبالرغم من تطور السلوك الإجرامي وتنوعه عبر التاريخ البشري، إلا أن عمليات وأساليب التصدي له قد تطورت أيضاً بشكل متسارع مستندة في ذلك إلى الإرث البشري من الإبداعات الفكرية في المجال النظري والتطبيقي، ونجد أن هناك علاقة طردية إيجابية الاتجاه بين محور التطور الحضاري للإنسان من جانب وبين تطور أساليب مواجهة الجريمة تبعاً لتنوعها وتطورها عبر الزمن من جانب آخر، كما يتضح من مكونات الشكل السابق رقم (١).

وإذا كانت الجريمة قد تمكنت من مسايرة ركب تطور الإنسان الفكري في مراحله الأربعة كما سبق عرضه، فإن العلماء المهتمين بظاهرة الجريمة قد شقوا طريقهم في مسارٍ موازٍ لمواجهتها، وسخروا بجهد دؤوب كل معطيات الفكر الإنساني لتحجيم الجريمة والقضاء عليها في مهدها حتى صارت الجريمة مجالاً ثرياً لعمليات البحث والتعليم والتدريب من قبل معاهد وأكاديميات متخصصة في كل دول العالم، مستفيدة من كل العلوم التي لها علاقة بالجريمة كالعلوم الإنسانية والعلوم الطبيعية، ومن كل منجزات ومخترعات الإنسان بما فيها التقنيات المعلوماتية الحديثة، والتي يندرج ضمنها دور الحكومة الإلكترونية المستقبلي في مكافحة الجريمة.

**المحور الثاني: الحكومة الإلكترونية**

مفهوم الحكومة الإلكترونية:

يعتبر مفهوم الحكومة الإلكترونية من المفاهيم الحديثة جداً والتي ظهرت كنتيجة لتطورات تقنية ذات

بنية تفاعلية مع الإنسان على مستوى جغرافي واسع. وبالرغم من أن مصطلح الحكومة الإلكترونية Electronic Government يحتوي على كلمة إلكترونية إلا أنه ليس مصطلح تكنولوجي، بل مصطلح إداري يعني التحول الجذري في المفاهيم الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والتسويقية، وعلاقة الأفراد والمؤسسات مع بعضها البعض، ولهذا فإن التركيز على كلمة الحكومة وليس كلمة الإلكترونية[1].

وقد كانت بدايات هذا المفهوم بحلول الثمانينات أواسط عام ١٩٨٠م في الدول الإسكندنافية، بالتطبيق على بعض القرى الريفية تحت مسمى " القرى الإلكترونية Electronic Villeges "، وتهدف إلى تحقيق الوصول والإطلاع على المعلومات بواسطة استخدام التقنيات الحديثة المتوفرة، لتلبية حاجة سكان القرى الريفية البعيدة عن المدن في الحصول على بعض الخدمات. وأطلق على مثل هذه المبادرات أسماء متعددة مثل: المراكز البعدية، الأكواخ البعدية، المجتمعات البعدية. وأطلق عليها ( لارس LARS ) من جامعة (Aodneiss) بالدانمارك تعبير مراكز الخدمة عن بعد لمعلومات متطورة أسرع وأحدث. وقدم في المملكة المتحدة مقترح لمشروع Electronic Villeges Halls (EVH) قاعات قرية مانشستر الإلكترونية عام ١٩٨٩م بشكل جدي.

وقد ظهرت مبادرات في الولايات المتحدة الأمريكية في عهد الرئيس السابق (بيل كلينتون ) من قبل هيئة البريد المركزي عام ١٩٩٥م بولاية فلوريدا، ثم تبع ذلك ظهور مبادرات ومحاولات عديدة في مختلف دول العالم. حيث أقرت دول الإتحاد الأوربي في ( ٢٠) يونيو ٢٠٠٠م في مدينة لشبونة بالبرتغال خطة عمل تحت مسمى " أوربا الإلكترونية " التي أعدتها المفوضية الأوروبية والتي تضمنت مرحلة وضع خطة العمل في البداية، على أن تخلفها خطة شاملة لأوربا الإلكترونية عام ٢٠٠٢م ثم تطبق أوربا عام ٢٠٠٥م عدداً من الإجراءات ضمن مفهوم الحكومة الإلكترونية، وصولاً إلى جعل الإتحاد الأوربي يتمتع بأكثر أنواع الاقتصاد منافسة وقوة مع الإعتماد على المعرفة وتحسين مستوى التوظيف والترابط الاجتماعي بحلول عام ٢٠١٠م كأهداف نهائية لخطة أوربا الإلكترونية (العبود، ٢٠٠٤م). ومازالت غالبية الدول حتى وقتنا الحاضر تسعى حثيثاً لتطبيق هذا المفهوم بشكل كلي على كافة خدماتها.

وتمثل الحكومة الإلكترونية مشروعاً عملاقاً يعيد خلق الحكومة من جديد، بإتباع وسائل مبتكرة لأداء الأعمال عن طريق تطويع التقنية وتسخيرها لتنفيذ مهام الأجهزة الحكومية، مما يجعل الجودة والتميز شعارها ويحولها إلى مؤسسة اقتصادية تنافس القطاع الخاص في كل ما يتمتع به من مزايا تنافسية وفي مقدمتها الجودة وكسب رضا المستفيد.

ويمكن تعريف الحكومة الإلكترونية بأنها:

ذلك النظام الافتراضي المعلوماتي الذي يمكّن الأجهزة الحكومية المختلفة من تقديم خدماتها في إطار تكاملي، لجميع فئات المستفيدين، باستخدام التقنية الإلكترونية المتطورة، متجاوزةً عامل التواصل المكاني أو الزماني، مع استهداف تحقيق الجودة والتميز وضمان السرية والأمن المعلوماتي، والاستفادة من معطيات التأثير المتبادل.

وبالنظر في هذا التعريف يمكن أن نستنتج أهم العناصر التي يقوم عليها مفهوم الحكومة الإلكترونية، وهي كما يلي:

---

١ أبومغايض: ٢٠٠٤م

الحكومة الإلكترونية تمثل نظام معلوماتي افتراضي، لا يمكن أن نلمس ونلاحظ كل مكوناته وعملياته، بالرغم من إمكانية معرفة وملاحظة كل نتائجه وآثاره.

تعتمد في تطبيقاتها على التقنية الرقمية الحديثة، أي على التقنيات ذات البنية الإلكترونية، ومن هنا جاءت التسمية بإضافة العمل الحكومي إلى التقنيات الإلكترونية.

يعتبر المورد المعلوماتي كأحد موارد المنظمات هو المورد الرئيسي الذي تقوم عليه تطبيقات الحكومة الإلكترونية، وبالتالي فإن المادة الخام المتداولة بشكل جوهري بواسطة تلك التطبيقات هي المعلومات أو البيانات.

تضم منظومة الحكومة الإلكترونية أطرافاً متعددة، الطرف الرئيسي الذي يشكل جوهر مشروع الحكومة الإلكترونية، وهو مجموع الأجهزة والمصالح الحكومية المعنية بتقديم الخدمات، الأطراف الثانوية المستفيدة من تلك الخدمات كقطاع الأعمال، المنظمات الاجتماعية الغير حكومية كالنقابات والجمعيات المهنية والخيرية وغيرها، وجمهور المستفيدين بكافة شرائحهم، بما في ذلك الموظفين الحكوميين.

تمثل الحكومة الإلكترونية بيئة تفاعلية، ذات اعتمادية متبادلة، ضمن إطار تكاملي، بمعنى أنها ذات طبيعة مركبة غير جزيئية.

تعمل الحكومة الإلكترونية باستغلال قدرات التقنية الرقمية، على تحقيق أهداف محددة، وفي ظل ضمان السرية والأمن المعلوماتي.

تساعد الحكومة الإلكترونية على رفع وتيرة التبادل التأثيري، بين مقدم الخدمة والمستفيد، بما يمكن من التحكم في ذلك التأثير وتوجيهه بما يخدم كل الأطراف.

ومن ذلك نجد أن مشروع الحكومة الإلكترونية يتكون من مجموعة من الخدمات الإلكترونية المتكاملة والمترابطة مع بعضها البعض، والتي توجه لخدمة المستفيدين على اختلاف فئاتهم وأنواعهم، عن طريق بناء مجتمع واقتصاد معلوماتي يعتمد على التقنيات المعلوماتية الحديثة.

مقوماتها الرئيسية:

ترتكز الحكومة الإلكترونية على عدة مقومات رئيسية تعتبر لازمة للنهوض بمشروعها والسير فيه قدماً، ونعرضها بشكل موجز فيما يلي:

**أولا – وجود الرؤية الإستراتيجية** Strategic vision:

تحتاج الأجهزة الحكومية المتعددة التي تعمل ضمن الجسم الرسمي الواحد إلى تحديد معالم التوجه نحو الشكل الإلكتروني الجديد، وذلك ضمن مسار موحد يقود إلى تطبيق الحكومة الإلكترونية في نهاية المطاف، بحيث يتضمن هذا المسار تحديد الرؤية المشتركة حول مشروع التحول للعمل الإلكتروني التي يتحدد على ضوئها الإستراتيجية العامة، والتي تؤطر بدورها الأهداف والمهام والخطط التي تناسب النظرة الوطنية المنبثقة من رسالة الدولة وخطها الفكري والسياسي على المستوى المحلي والدولي.

وتحدد الرؤية الواضحة الكيفية التي سيكون عليها ذلك المشروع في فترة مستقبلية والوضعية المناسبة له بما يكفل تحقيق الدور الذي يراد له في حياة الأفراد والمجتمع والمنظمات والدولة ككل.

**ثانيا- تكوين البنية التحتية المعلوماتية** Construction of information infrastructure :

ترتبط البنية التقنية بالمعلومات ارتباطا جذرياً، كون المنظمات المختلفة في الدولة تعتمد في تسيير أعمالها

على المعلومة في أي صورة كانت (مكتوبة، مسموعة، مصورة، مرئية)، وقد تزايد هذا الاعتماد على المورد المعلوماتي، بل وازداد بشكل مذهل بإدخال التقنيات على أعمال المنظمات مما جعل عبارة التقنية وعبارة المعلومات متلازمتان عند التحدث عن تقنيات العمل الإداري الحديث. وتتكون تلك البنية من الآتي:

تجهيزات الحاسب الآلي Computer equipment: يجب توفير كل التجهيزات اللازمة المتعلقة بالحاسب الآلي كالتجهيزات المادية، والتجهيزات البرمجية والتطبيقية، والتجهيزات البشرية.

أنظمة المعلومات Information Systems: وهي تطبيقات أنظمة التقنية المعلوماتية (نظم المعلومات الإدارية)، والتي تضم:

١- نظم تشغيل البيانات (Data Processing System).

٢- آلية المكاتب (ميكنة المكاتب Office Automation).

٣- نظام إدارة قاعدة بيانات أو قاعدة البيانات (Data Base.

٤- نظام المعلومات الإداري( The Management Information System ).

٥- نظم دعم القرارات (Decision Support System).

٦- الذكاء الصناعي أو نظم الخبرة ( Expert System ).

أجهزة الاتصالات Communication equipment: والتي تعد العمود الفقري لتنفيذ العمل إلكترونياً، لقيامها بدور نقل المعلومات وتبادلها عبر المواقع المختلفة.

وتتكون من عنصرين رئيسيين وهما: أقنية أو وسائل الاتصال Information community أجهزة التحكم بالاتصال Communication control devices.

شبكات الربط الإلكتروني Computer Network: وتتمثل في شبكة الإنترانت Antranet، شبكة الإكسترانت Extranet، شبكة الإنترنت Internet.

الخدمات المساندة Supporting services : وتتمثل في خدمات ذات طبيعة خاصة ترتبط بالمعلوماتية الحديثة وتتضمن: مواقع شبكة الإنترنت (الويب) Wep Site التي تشكل بيئة التعامل الإلكتروني ، وخدمات البريد الورقي Paper mail الذي يغطي بعض الخدمات أو يكملها والتي لا يمكن تنفيذها إلكترونياً بشكل كلي.

**ثالثا - تحقيق التحول التنظيمي** Achievement of organizational transformation:

يتعذر التحول إلى نموذج الحكومة الإلكترونية في خطوة واحدة، بل يجب إتباع عدة خطوات مترابطة ومتلاحقة تشكل في مجملها تحولات للعملية الإدارية، بحيث يتم تطوير العمل الإداري ضمن إطار تكنولوجي. وتحتاج الأجهزة الحكومية إلى خطوات متعددة تأخذ صفة التحولات الجذرية للتحول لتطبيقات الحكومة الإلكترونية، والتي قد تتعلق بعدة جوانب رئيسية وهي:

الدعم والمساندة من قبل المستويات الإدارية العليا.

تهيئة الكادر البشري في بقية المستويات الإدارية.

إعادة هندسة العمليات الإدارية الحكومية ( الهندرة Business Reengineering).

**رابعا - تهيئة الأنظمة والتشريعات** Constitutions and laws:

يتطلب مشروع الحكومة الإلكترونية استعداد تشريعي متكامل، كون تطبيقاته ستتضمن إجراءات جديدة ستؤدي إلى نسف الكثير من المستقر من الإجراءات الحكومية، والتي وضعت القوانين والتشريعات

على ضوئها وللتعامل معها. ولذلك يتوجب على الحكومات أن تقوم بعملية مسح وتمحيص شامل لكل الأنظمة والقوانين لديها، بغرض إعطاء المشروعية للأعمال والوثائق الإلكترونية، وتحقيق سهولة الوصول إلى المعلومات بتحديد معايير ثابتة، ووضوح الإجراءات، وتحقيق الأمن الوثائقي، وخصوصية وسرية المعلومات.

**خامسا - تحقيق الأمن والموثوقية المعلوماتية** Security and authentication:

تعتبر مسألة أمن المعلومات من أهم معضلات العمل إلكترونياً، التي يجب الاهتمام بها وتضمينها كجزء من البنية التقنية، ولذلك يجب تحقيق أمن نظم المعلومات ووضع نظم ذاتية الرقابة قدر المستطاع. بمعنى توفير أمن المعاملات والوثائق التي يجري حفظها وتطبيق إجراءات المعالجة أو النقل عليها إلكترونياً لتنفيذ متطلبات العمل، ويعتبر ضعف الأمن في مجال العمل إلكترونياً ضعفاً للثقة مما يتطلب توفيرها ضمن الأنظمة الإلكترونية ومستخدميها والبيئة الحاضنة أيضاً.

**سادسا - نشر المعرفة المعلوماتية** Dissemination of information knowledge:

كون الحكومة الإلكترونية تستهدف جميع أفراد المجتمع بخدماتها، فإن ضمان استيعابهم لهذه النقلة النوعية في الخدمات والعمل الإداري الحكومي تتطلب تهيئة المجتمع لهذا التحول بما يمكنهم من استيعاب فوائده ومردوده الضخم، وتفاعلهم وتعاملهم معه، لأن مقدار تكيف أفراد المجتمع مع هذا التغير يُعَدُ من أهم المعايير التي يقاس بها مدى نجاح الحكومة الإلكترونية في تحقيق أهدافها. وبالتالي يعتبر وجود المجتمع القادر على التعامل مع التقنيات الرقمية المعلوماتية الحديثة بما يخدم مصالحة المتعددة، مطلباً رئيسياً لتحقيق مشروع الحكومة الإلكترونية. وقد ظهر هذا المجتمع في هذا العصر نتيجة تطور بنى المجتمع وانتقالها من الأرض (مجتمع زراعي) إلى الآلة (مجتمع صناعي) إلى تقنيات المعلومات (مجتمع معلوماتي).

ويظهر من خلال استعرا ضنا لمقومات مشروع الحكومة الإلكترونية، أنها ترتبط بشكل وثيق بتحقيق القدرة للكيانات التنظيمية للتعامل وباقتدار مع ما يتطلبه عصر الثورة المعلوماتية من خدمات وسلع، والتي يندرج ضمنها الخدمات الأمنية بكافة أنواعها، أي بمعنى التصدي لمظاهر الجريمة المعاصرة.

**عوامل نجاح الحكومة الإلكترونية:**

يوجد عدد من مقومات النجاح للحكومة الإلكترونية وتختلف تبعاً لاختلاف الارتباط بمشروع الحكومة الإلكترونية، فنجد أن مقومات النجاح من وجهة نظر حكومية ( كل المنظمات التي تقدم خدماتها إلكترونياً ) هي ما يتعلق بالتحديد بما تم استعراضه من مقومات ضمن العنصر السابق.

ولكن ماذا عن الجمهور المستفيد ؟ وما هي عوامل النجاح من وجهة نظرة ؟

هناك طموح للمستفيد نحو حصوله على كل خدماته الكترونياً وبسرعة متناهية وبأسلوب راقٍ ومتميز، وبالتالي فعوامل النجاح هي ما يلي:

١- إتاحة الوصول Access Avilability: قدرة المستفيد على الوصول إلكترونياً إلى الجهة مقدمة الخدمة بيسر وسهولة.

٢- طبيعة الخدمة Servise: وجود التكيف المتبادل بين العميل أو المستفيد والجهة التي تقدم الخدمات، من حيث إمكانية أداء الخدمة إلكترونياً.

٣- القيمة Cost: وجود المردود المادي الإيجابي للعمل إلكترونياً لكل الأطراف، بمعنى تقليل التكاليف حتى لو كان ذلك على المدى البعيد.

٤- الثقة Confidence: أن تحوز التطبيقات الإلكترونية على ثقة المنظمة والمستفيد في آن واحد، وبالتالي عدم مواجهة تهديدات حقيقية في قضايا الخصوصية والأمن.

٥- السرية: وهذا الجانب يهم بدرجة أكبر المستفيد الذي يحبذ أن يكون كشف المعلومات الخاصة به في أدنى درجاتها، ومن جانب آخر تحرص المنظمة على ضمان هذه الميزة لعملها الداخلي ولخدماتها المقدمة لأطراف خارجية.

٦- التوازن في حق الإطلاع: تحقيق التوازن بين حق الفرد في عدم كشف معلوماته من قبل المنظمات الحكومية، وبين حق تلك المنظمات في الإطلاع على المعلومات التي تدخل ضمن حق الدولة القانوني في حماية سيادتها.

٧- طبيعة العميل: تحدد مدى قدرة العميل على التعامل مع التقنيات الإلكترونية بأنواعها، ومدى تقبله لأساليب مختلفة في الحصول على الخدمات، مدى ما يمكن أن تحققه الحكومة الإلكترونية من جذب للجمهور.

الحكومة الإلكترونية في المملكة:

لقد تبنت حكومة المملكة خطاً واضحاً في الاستعانة بكل ما هو حديث ويمكن أن يخدم العملية الإدارية في وقت مبكر، وعلى وجه الخصوص التقنيات المعلوماتية الحديثة، التي تعتبر عصب العصر الحاضر والمستقبل. ويمكن أن ننوه وبإيجاز لجهود المملكة نحو تحقيق مشروع الحكومة الإلكترونية من خلال العنصرين التاليين:

**الأول: إيجاد البنية التحتية لتقنيات المعلومات:**

١- مبادرات ودراسات: تبنت حكومة المملكة عبر أجهزتها الإدارية عدة مبادرات نحو تحقيق التقدم في التقنيات المعلوماتية، وقد كانت بدايتها الدراسة التي وضعها معهد الإدارة العامة عام ١٤١٨هـ حول إيجاد سياسة وطنية للمعلومات وإنشاء مركز وطني لتطوير برمجيات التقنية الرقمية في المملكة. ثم قامت وزارة التخطيط ومدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية في عام ١٤٢١هـ بوضع السياسة الوطنية للعلوم والتقنية ضمن منظومة الخطة الوطنية الشاملة للعلوم والتقنية بعيدة المدى. وبادرت جامعة الملك فهد للبترول والمعادن بوضع خطة لتقنية المعلومات في المملكة عام ١٤٢٢هـ. وقامت اللجنة الوزارية للتنظيم الإداري عام ١٤٢٣هـ بدراسة قطاع الاتصالات والمعلومات في المملكة، وخرجت بتوصيات عديدة من أبرزها إنشاء وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات. والتي ولدت مع التشكيل الإداري في شهر ربيع الأول من عام ١٤٢٤هـ.

٢ - مبادرة التجارة الإلكترونية: تم تشكيل لجنة فنية دائمة يكون مقرها وزارة التجارة بناء على اقتراح وزارة التجارة والذي توج بالموافقة السامية عليه عام ١٤١٩هـ، حيث تتولى هذه اللجنة عدة مهام تتعلق بالتجارة الإلكترونية، وهذه المبادرة في جزئياتها تدعم التوجه نحو مشروع الحكومة الإلكترونية في المملكة وهي نواته الرئيسية.

٣- التخطيط التنموي: تواكبت الخطة الخمسية السابعة التي بدأت عام ١٤٢٠ هـ مع حاجات المملكة في الانتقال إلى التطبيقات الإلكترونية، بضرورة العمل على تضييق الفجوة التقنية بين المملكة والدول الصناعية بحلول عام ٢٠٢٠م كهدف بعيد المدى. وقد ركزت الخطة الخمسية الثامنة على ما سبق إقراره من استراتيجيات في الخطة التي سبقتها.

٤- الخطة الوطنية لتقنية المعلومات: وضعت جمعية الحاسبات السعودية خطة وطنية مقترحه لتقنية المعلومات عام ١٤٢٢هـ مدتها عشرين عاماً بناءً على تكليف صاحب السمو الملكي ولي العهد حفظه الله عام ١٤٢١ هـ، وقد تم إخراج الخطة الوطنية لتقنية المعلومات بشكلها النهائي في شهر شوال لعام ١٤٢٤هـ لتأخذ طريقها إلى التنفيذ بعد استكمال مسوغاتها النظامية، متضمنة ضمن محاورها الرئيسية الاهتمام بالصناعة المعلوماتية، ودعم البنية التحتية ورفع كفاءتها، وردم الفجوة التقنية، وتنمية القدرات البشرية في المجال التقني.

**الثاني: جهود المملكة للتحول لتطبيقات الحكومة الإلكترونية:**

١- المبادرات المحلية: هناك العديد من المصالح والأجهزة الحكومية التي بدأت في التعامل مع تقنية وأنظمة المعلومات الإدارية التي تشكل الأساس التطبيقي للحكومة الإلكترونية، ونجد أن لكل جهة مبادرة حسب تخصصها ونطاق صلاحيتها، ومن أبرزها مبادرات المؤسسات التعليمية المدنية أو العسكرية، ومؤسسات المرافق العامة، وأغلب الوزارات. ولكن ذلك لا يعني بالضرورة أن تلك الأجهزة - التي أوجدت لها مواقع إلكترونية على الإنترنت - قد تحولت لتطبيقات الحكومة الإلكترونية وذلك للاعتبارات التالية:

يجب أن يتوفر لدى المنظمة الحكومية نظام معلوماتي إلكتروني، لكي تكون قادرة على التحول إلى العمل الرقمي في كل إجراءاتها. ونجد أن الأجهزة الحكومية لازالت لا تملك نظام معلوماتي إلكتروني متكامل.

يجب أن تطبق المنظمة الإدارة الإلكترونية( Electronic Management ) أي التحول من العمل الورقي إلى الإجراء الإلكتروني لكل العمليات الإدارية، ليمكن بعد ذلك في خطوة لاحقة ربط المنظمة القائمة على النظام الإلكتروني بالمستفيد والأطراف الأخرى عبر الموقع الإلكتروني. وهذا لم يتوفر بعد حيث لازالت الأجهزة الحكومية تعتمد على الإجراء الورقي بشكل أساسي في أعمالها الإدارية.

أن يتم بعد ذلك بالاستناد إلى الخطوتين السابقتين إيجاد منفذ إلكتروني على الشبكة المعلوماتية، كخطوة أولية ضمن منظور متكامل في طريق تطوير حكومة إلكترونية، وفقاً لمراحل متعددة ومتتالية وذات اعتمادية متبادلة.

ومن خلال ذلك فإنه لا يمكن نفي تلك المبادرات نحو الحكومة الإلكترونية، ولكن يجب القول أن مشروع الحكومة الإلكترونية يتطلب من الأجهزة الحكومية توفير نظام معلوماتي إلكتروني، وتطبيق الإدارة الإلكترونية، وأن لا تكون المواقع الإلكترونية مجرد هدف في حد ذاتها بل خطوة في ظل تصور حقيقي للحكومة الإلكترونية. خاصة أن متطلبات ومقومات مشروع الحكومة الإلكترونية، تحتاج إلى توجه كلي ذو طبيعة تكاملية على المستوى الوطني، وهذا ما جعل هذا المشروع ضمن إطار أولويات الدولة الإستراتيجية.

٢- مستقبل الحكومة الإلكترونية في المملكة: تتمتع المملكة بالعنصر الأساسي وهو وجود الرؤية الواضحة لهذا المشروع العملاق، والتي تشكل في جوهرها قاعدة متينة لبناء الإستراتيجيات ووضع الأهداف والخطط، وقد تعرضنا لذلك في معرض حديثنا عن مقومات الحكومة الإلكترونية، ويأتي بعد ذلك عنصر التخطيط الذي يلامس بشكل مباشر مشروع الحكومة الإلكترونية.

وهذا ما يتم العمل عليه من قبل الجهات التنفيذية المختصة لرسم مشروع الحكومة الإلكترونية على

المستوى الكلي للملكة والذي تقوده هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات، التي شرعت بالفعل في وضع الأطر التقنية والتنظيمية للبوابة الإلكترونية الموحدة على الشبكة المعلوماتية العالمية وتهيئة ربط المصالح والأجهزة الحكومية بها، فضلاً عما تعرضنا له من جهود ضمن العنصر الأول. ويؤمل أن يتم بناءً عليه السير بخطوات مرسومة وثابتة في هذا المشروع، بالرغم من وجود بعض المعوقات التي يمكن تذليلها في ضوء ما قد تتضمنه الخطة العامة لمشروع الحكومة الإلكترونية، وما تتمتع به المملكة من قدرات بشرية ومادية وقيادية طموحة.

## المحور الثالث: الحكومة الإلكترونية والظاهرة الإجرامية المعاصرة

تختزن مفردة الأمن معانٍ وأبعادٍ متباينة، تتعلق بحياة الإنسان الفرد والمجتمع، ومن غير الممكن أن ينطلق الإنسان في عملية البناء والتنمية، ومن ثم تحقيق التطور في حياة الشعوب والمجتمعات، في ظل غياب أو اختلال الأمن. ولذلك فإن الأمن بمفهومه الشامل هو بوابة التنمية والطريق الأوحد لتحقيق استقرار مختلف جوانب حياة الإنسان، ويختزن كل المفردات المتعددة التي ترتبط بصميم حياة الفرد والجماعة، ومن هنا كانت حاجة المجتمعات الإنسانية ماسة لبلورة مفهوم الأمن بشكل سليم لتتمكن من السعي إلى تحقيقه على بصيرة.

وبهذا التصور فإن الأمن يعني: الواقع الذي تمثله منظومة متكاملة من القيم والحقائق والإجراءات والوقائع، التي تفضي إلى تعطيل مفعول كل المخاطر الداخلية أو الخارجية، التي يمكن أن تؤثر سلباً على المجتمع، وبالتالي اضمحلال تلك الأخطار واختفائها[1].

ولذلك فإن المطلوب هو المنظور الجزئي الشامل الذي يراعي كل مكوناته الثقافية والاقتصادية والسياسية والمجتمعية.

ويعد استشراف المستقبل والسعي للتنبؤ بمختلف جزئياته إدراكها بمنظور يتوافق مع ذلك الواقع المستقبلي، أمراً بالغ الأهمية لتحقيق الأمن الذي يتأثر بلا ريب بكل الممارسات والمواقف التي يتوقع حدوثها في المستقبل. ومن أهم تلك الأحداث المستقبلية التي تتعلق بالممارسات على مستوى الدولة، وتتداخل مع كل جزئياتها الجماعية والفردية، ما يسمى بالحكومة الإلكترونية التي سبق عرضها بشكل مبسط في الصفحات السابقة.

ونلقي الضوء - من خلال الأسطر القادمة - على مجموعة من التحولات المهمة التي ترتبط ببيئة تطبيقات الحكومة الإلكترونية، تلك البيئة التي تحتوي متغيرات عديدة اجتماعية وتربوية وتقنية واقتصادية وفكرية، وتعبر تلك التحولات عن بعض المخاطر على الأمن بمنظوره الشمولي، وسنعرض بعد ذلك للدور الفاعل للحكومة الإلكترونية في التصدي لظاهرة الجريمة، كون الحكومة الإلكترونية قد خرجت من رحم الثورة المعلوماتية مكتسبة كل مقومات العصر المعلوماتي، مما أعطاها قدرة على التعامل مع سلبيات ذلك العصر. وسيكون ذلك على التوالي كما يلي:

### أولا- إرهاصات التحول والظاهرة الإجرامية المعاصرة:

بحلول الثورة المعلوماتية وما هيأته للفرد من مقومات تتعلق بكافة مناحي الحياة، بل وسيطرتها على مختلف نشاطاته، نجد أنها قد ساهمت في إيجاد بيئة خصبة تساعد على الانحراف السلوكي، وهذا يعني أنها قد أفرزت العديد من التحولات المرتبطة بمحيطنا البيئي والتي شكلت بمجملها عوامل معززة للظاهرة

---

١ محفوظ ٢٠٠٥م

الإجرامية. ويمكن أن نستعرض تلك التحولات من خلال العناصر الآتية:

١- الشتات المعرفي:

إن التقنيات المعلوماتية التي أحدثت قفزة كبيرة في حياة المجتمعات، بما وفرته من قنوات ووسائل متعددة ومتنوعة للحصول على المعلومات المتباينة، وعلى قمتها الشبكة العالمية للمعلومات ووسائل الاتصال الفضائي، قد أغرقت الفرد والأسرة والمجتمع بسيل من المعلومات التي يتم تلقيها على مدار الساعة. وتتسم تلك المعلومات بصياغتها في قالب جذاب، وعدم عمقها، فضلاً عن احتوائها لأغراض مصدرها والتي غالباً ما تنحى جانب نشر الثقافة والأفكار وفق منهجية معينة.

ونتيجة لحدوث التراكم المعلوماتي مع مرور الزمن لدى كافة فئات المجتمع، وفق مضامين محددة وموجهة مسبقاً، فقد أصيب المجتمع بما يسمى بعدم التدقيق أو عدم الموثوقية المعلوماتية من مصادرها الأصيلة، وأصبح يواجه معضلة استعصاء وتحليل آفاقه المعرفية، مما أدى إلى حدوث نوع من التقاعس عن السعي لإنتاج المعرفة والاقتصار على دور تلقي المعرفة المنقوصة أو المبتورة[١].

وهذا التأثير المعلوماتي قد أوجد لدى المجتمع نوع من فقد الهوية أو الشتات المعرفي، مما جعل أفراده عرضة للانزلاق في مهاوي الانحراف الفكري والسلوكي، لفقدان المرجعيات المعرفية التي ترتبط بثوابت ومبادئ المجتمع، بل وبروز تيار عزوف فئات مجتمعية - خاصة صغار السن - عن تلك المرجعيات مما هيأ فرصاً كبيرة للظاهرة الإجرامية.

٢- ذوبان الثقافة المجتمعية:

تعتبر الثقافة الاجتماعية احد الأطر الهامة والرئيسية التي تتحكم بتصرفات وسلوك الأفراد، وتشمل كل المعتقدات والقيم والمعارف والعادات التي يؤمن بها غالبية أفراد المجتمع في حقبة زمنية معينة، وتميزهم عن غيرهم من المجتمعات الأخرى، وتوجه تصرفاتهم وأفعالهم بما يتناسب مع جزئياتها، لتحقيق منافع الاستقرار الاجتماعي المترتب عليها. ولذلك فإن للثقافة الاجتماعية دور كبير في ضبط سلوك الأفراد والجماعات بما يتناسب مع السياق العام للمجتمع ويحقق له الأمن والسكينة في شتى مناشطه المتباينة.

وفي عصر المعلوماتية نجد أن تلك الثقافة قد تعرضت وبشكل كبير للتحلل والتغير في كثير من جزئياتها، بفعل ما وفرته التقنيات المعلوماتية من سبل تواصل مذهلة بين كافة مجتمعات العالم، وبالتالي انصهار الثقافات المتلقية في بوتقة الثقافات العابرة للحدود الجغرافية. ونجد أن فئات الشباب والعنصر النسائي قد تأثروا كثيراً بثقافة الغرب التي تنضح بها تلك التقنيات في أصقاع المعمورة، مع قصور المناهج التعليمية التي تعتمد على منهجية التلقي السلبي عن مواجهة ذلك المد الجارف وما تتضمنه ثقافة الغرب من أفكار ومبادئ، ذات فعل تدميري موجه لثقافتنا وهويتنا الفكرية والعقائدية[٢]. وقد ساهم هذا الانصهار الثقافي في تحفيز الظاهرة الإجرامية بتطورها وتنوع أنماطها وإيقاظ نوازعها لدى أفراد وجماعات متعددة.

٣-التخلف الرقمي:

يعد التأخر في الأخذ بأسباب سَبْر مجاهل التقنيات الرقمية من أهم عوامل فقد السيطرة الأمنية على نشاطاتنا المعتمدة على التقنيات المعلوماتية، وتكاثر الأخطار الأمنية تبعاً لذلك. وقد تكوَّن التخلف الرقمي

---

١ السبتي،٢٠٠٥م

١ حماد،٢٠٠٥م

لدى الدول النامية من تضافر عنصرين رئيسيين وهما ما يسمى بالفجوة الرقمية Digital Gap التي تعبِّر عن الطبيعة الاحتكارية للصناعة والمعرفة المعلوماتية من قبل بعض الدول، مما أدى لحدوث هوة كبيرة بين من يملكون المعرفة التعاملية والقدرة التصنيعية لتقنيات المعلومات ومن لا يملكون ذلك.

أما العنصر الآخر فهو الأمية الرقمية Digital illiteracy وتعني الجهل وعدم المعرفة بطرق وأساليب الإفادة من التقنيات المعلوماتية، وتتعاظم لدى الدول التي تعاني من الأمية التقليدية من الأساس ومن ضمنها الدول العربية، حيث يتعاظم لدى مجتمعات تلك الدول عامل الخوف والريبة من التعامل مع تلك التقنيات، وان كان هذا الأمر تخف حدته عند الشباب وصغار السن الذين برعوا في هذا الجانب.

وقد يؤدي عامل التخلف الرقمي إلى القصور التنظيمي في مواجهة الأخطار الإلكترونية، خاصة في ظل عدم التوازن بين بعض الفئات البارعة في التعامل مع التقنيات الحديثة ولديها عمق معرفي بها، وبين السواد الأعظم من المجتمع الذي يعاني من حالة الجهل بها، وهذا يوفر الدافع والفرصة المهيأة لوجود أفعال وسلوك ذات طبيعة إجرامية. وقد يعزز ذلك وجود هوة كبيرة بين المجتمع وما يتطلبه العصر المعلوماتي من حاجات متنوعة يقف المجتمع عاجزاً عن مسايرتها[1]، مما يؤدي إلى الاستفادة من مكتسبات عصر الثورة المعلوماتية بشكل غير سوي من قبل بعض أفراد المجتمع.

٤- انخفاض تكلفة المعلومات:

إن عصر الثورة المعلوماتية الذي اقترنت فيه التقنية الحاسوبية وتقنية الاتصالات بالمورد المعلوماتي، قد ساهم بشكل منقطع النظير في خفض تكلفة العمليات المتعلقة بالمورد المعلوماتي (بحث-جمع- تصنيف- فهرسة -حفظ-استرجاع - تشكيل) وقد ساهم ذلك في توسيع دائرة نطاق القادرين على الاستفادة من هذا المورد.

ومن جانب آخر حقق قدرة مذهلة للتعامل مع مجموعة وظائف، كانت تتطلب قبل ذلك موارد مالية طائلة لتحقيقها، وهي:

- وظيفة الاتصال: وهي القدرة على نقل رسالة معينة من طرف إلى آخر. والتي أضحت في متناول اليد لكل شرائح وفئات المجتمع وبوسائل متعددة دون الحاجة إلى التوافق الزماني والمكاني.
- وظيفة التعليم: وهي القدرة على نقل المعارف والخبرات وإكسابها للآخرين. ونجد أن تقنيات الثورة المعلوماتية قد وفرت بيئة تعليمية شبه حقيقية (افتراضية) قادرة على تحقيق دور البيئات التعليمية التقليدية، وظهر أيضاً ما يسمى بالتعليم الذاتي.
- وظيفة التعبئة: وهي القدرة على حشد عدد من الجمهور المتلقي وفق أفكار وتوجهات محددة. وفي هذا السياق نستطيع القول أن التقنيات المعلوماتية قد تغلغلت في كل الطرق التقليدية بل واستحدثت طرقاً مبتكرة في تغيير مفاهيم واتجاهات ورأي الشرائح المجتمعية.
- وظيفة التدريب: وتعني القدرة على إكساب الآخرين خبرات ومعارف تطبيقية وعملية. وهذه الوظيفة تتبع في تقنياتها ووسائلها ما يتعلق بالوظيفة التعليمية وقد أدت التقنيات المعلوماتية إلى إيجاد بيئات تدريبية افتراضية لمهارات تطبيقية عديدة وفي مجالات متنوعة. وبالرغم من الفوائد

١ حماد:٢٠٠٥م

الجمة لسهولة تحقيق هذه الوظائف التي ستنعكس على المجتمعات، إلا أن العناصر ذات التوجهات الإجرامية قد سخرتها في المقابل لنزواتها ومخططاتها الإجرامية وخاصة الجماعات الإرهابية وجماعات الجريمة المنظمة.

- سهولة استخدام التقنيات الرقمية: ارتبطت الصناعة المعلوماتية بالسعي الجاد لتوفير المزايا، التي تُرَغِّب أكبر عدد ممكن من فئات المجتمع لاستعمال منتجاتها التقنية، بل والوصول إلى كل شعوب العالم بلغاتهم التي يفهمونها. وقد ساهم ذلك في ارتفاع وتيرة سهولة التعامل مع تلك التقنيات مما أدى إلى سرعة انتشارها بشكل مذهل. وإزاء ذلك فقد استقطبت تلك التقنيات بعض فئات المجتمع كصغار السن والشباب من الجنسين لإشباع رغباتهم وحاجاتهم بعيداً عن قيود مجتمعاتهم، وساعدت الفئات الإجرامية في تحقيق مآربها بسهولة أكثر، وزيادة قدرتها على التنفيذ الجماعي (العصابات) باستخدام تقنيات العصر الحديث[1].

وفي ظل قدرة الجيل الصاعد على التكيف مع تلك التقنيات، وتزايد اهتمامه بها والتصاقه باستخداماتها المختلفة، واتخاذها وسيلة لملئ وقت الفراغ خاصة من قبل الإناث، وقصور الجهات الرسمية وشبه الرسمية في المجتمع عن الاستغلال المناسب لهذا الوضع القائم في مجال إيجاد فرص وظيفية عن بعد مثلاً، أو تحوير الأعمال التقليدية إلى أعمال تقنية إلى غير ذلك من الأساليب التي تمتص تلك القدرات التقنية الصاعدة في المجتمع، فإن ذلك سيولد بلا ريب استغلالاً منحرفاً لتلك الطاقات مادامت لم توجه بشكل سوي. ومن هنا فإن ميزة سهولة استخدام التقنيات المعلوماتية قد حققت بالتبعية سهولة في ارتكاب السلوك الإجرامي وقد أدى ذلك إلى زيادة عمق وتأثير الظاهرة الإجرامية.

٥-الروابط الاجتماعية على المحك:

استناداً إلى مسلمات علم الاجتماع وعلم الأجناس من كون الإنسان جزء من محيطه البيئي، يؤثر ويتأثر به نتيجة التفاعل المستمر في إطار من التكاملية والاعتمادية المتبادلة، فإن عصر الثورة المعلوماتية قد احدث تغيرات عميقة في الجانب الاجتماعي للإنسان ساهمت في تغيير الأنماط التقليدية لكل مفردات الحياة الإنسانية.

ويمكن القول إن مجمل تلك التغيرات قد ساهمت بشكل فعّال في تضييق دائرة السلطات التقليدية التي يخضع لها الفرد، كسلطة الأسرة، وسلطة المجتمع، وسلطة الدولة. حتى أضحى الفرد يعيش في عالم افتراضي داخل البيئة التقنية المعلوماتية يجمعه مع أناس آخرين من كل أصقاع الأرض وهو في حِلٍ من كل المعايير والسلطات المتعارف عليها، وصارت التقنية تتحكم في طريقة ووقت وأسلوب الاتصال بين أفراد الأسرة مع بعضهم، وبالتالي روابط وعلاقات أفراد المجتمع. وفي إطار المنظمات نجد أن التغيرات التي حدثت ويتوقع حدوثها ستؤدي إلى تضاؤل دور الفرد الاجتماعي إلى حدٍ كبير إلى درجة أن يصبح جزء من البيئة التقنية حسب تنبؤات المختصين بعلم الاجتماع.

وإزاء حقيقة قصور السياق الاجتماعي عن مجاراة سرعة تأثير التقنيات المعلوماتية والتكيف معها فقد ظهر لنا مهددات جديدة تنخر في قواعد وأسس البناء الاجتماعي الذي يعتبر مشكلاً وموجهاً لتصرفات وسلوك

---

١ حماد،٢٠٠٥م

الأفراد.

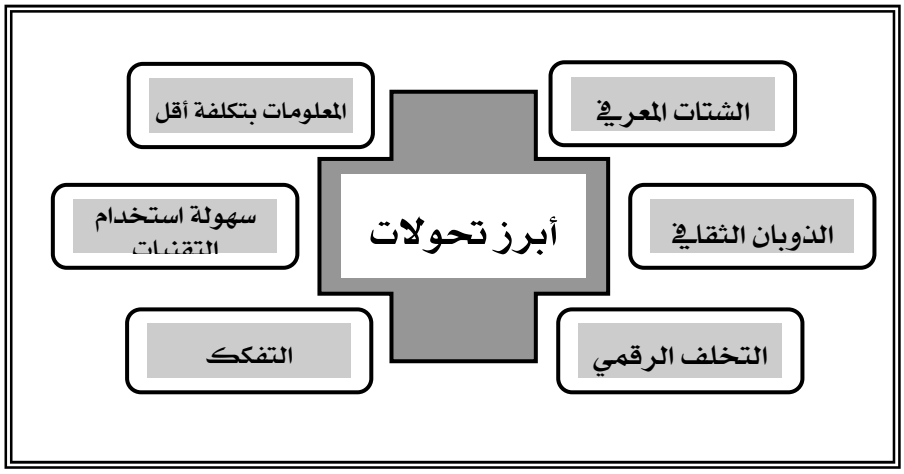


شكل رقم (٢): مظاهر العصر الرقمي المؤثرة على الظاهرة الإجرامية.

وبالنظر إلى كل تلك التحولات التي صاحبت عصر الثورة المعلوماتية كما يظهر من الشكل رقم (٢) نجد أنفسنا أمام مجموعة من التهديدات، ذات أبعاد أكثر عمقاً وأمضى تأثيراً وأصعب معالجةً، وتختلف عما عهدناه من قبل في العقود المنصرمة من مظاهر إجرامية. مما أسبغ على الجريمة مظهرها المعاصر باكتسائها باللباس الإلكتروني الذي تغلغل في كل مكوناتها.

ويمكن أن نوجز تلك الأخطار فيما يلي:

١- خطر الاضطراب في التدفق المعلوماتي.

٢- خطر استغلال المعلومات الحساسة أو السرية أو الملكية.

٣- خطر انتقاء المعلومات لأغراض متعددة كالسياسية أو الاقتصادية أو العسكرية.

٤- خطر تدمير المعلومات أو مكونات البناء المعلوماتي الحساس.

ويمكن أن تتجه المؤثرات على المجتمع المعلوماتي إلى عدة قطاعات حسب خصائص تلك القطاعات المشتركة وهي:

١- قطاع الاتصالات والمعلومات (Information and Communication).

٢- قطاع التوزيع الطبيعي (Physical Distribution).

٣- قطاع الاقتصاد ( الطاقة والمال والبنوك (Energy Banking and Finance).

٤- قطاع الخدمات الإنسانية الحيوية (Vital Human Services).

٥- قطاع البنية الاجتماعية (Social infrastructure).

كل هذه التهديدات التي فرضها عصر الثورة المعلوماتية في واقعنا ومستقبلنا القريب، وبالتالي بروز الظاهرة الإجرامية المعاصرة، حتمت علينا مواجهتها باستغلال المعطيات ذاتها التي منحنا إياها ذلك العصر، ومن أهمها مفهوم الحكومة الإلكترونية الذي يتوقع أن يكون له دور بارز في كل تطلعات الإنسان ومن ضمنها تطلعاته الأمنية، وسنوضح ذلك في الأسطر التالية.

ثانيا - دور الحكومة الإلكترونية في مواجهة الجريمة المعاصرة:

استعرضنا في الصفحات السابقة تطور الظاهرة الإجرامية عبر التاريخ البشري، بفعل تطور قدرات الإنسان

عبر عدة ثورات متباينة من حيث المضمون والتأثير، والتي كان آخرها الثورة المعلوماتية. ثم تطرقنا لأحد نتائج عصر الثورة المعلوماتية وهو مفهوم الحكومة الإلكترونية، بتوضيح ماهيته وعناصره الرئيسية والوضع في المملكة، ثم بينا بعض التحولات الهامة التي صاحبت الثورة المعلوماتية في حاضرنا وما يتوقع حدوثه في المستقبل المنظور، وصولاً لربط كل تلك التحولات بزيادة الأخطار الأمنية على المجتمعات.

ونسعى هنا إلى وضع الحلقة الأخيرة في سلسلة هذا الطرح، الذي نحاول من خلاله بيان أن الثورة المعلوماتية بما حملته من تقدم تقني، وتغيرات جذرية في حياة الإنسان وسلوكه وتصرفاته قد تأخذ النزعة المنحرفة والصفة الإجرامية، إلا أنها قد مكنتنا من قدرات ومعطيات سيكون لها الدور الفاعل - إذا أحسنا التصرف - في مواجهة الجريمة المعاصرة والمستقبلية بوجهها القديم التقليدي ووجهها الإلكتروني (المعلوماتي) المعاصر والمستقبلي، وسيكون ذلك باستغلال ما يمكن أن تقدمه لنا تطبيقات الحكومة الإلكترونية كما يظهر في الشكل رقم (٣).

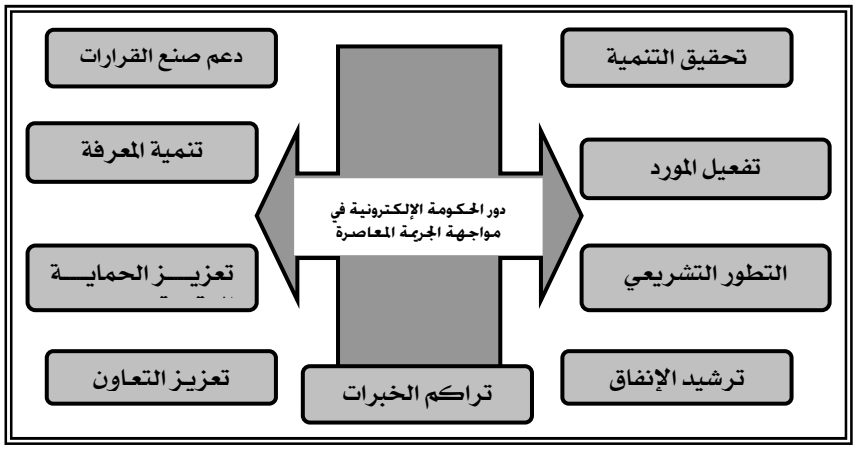


شكل رقم (٣): المنافع المستقبلية للحكومة الإلكترونية في المجال الأمني.

وسيتم تسليط الضوء على الدور المستقبلي للحكومة الإلكترونية في مواجهة الجريمة، من خلال المنظور الشامل لمفهوم الأمن الذي تساهم فيه كل منظمات الدولة دون استثناء، وبذلك فإن التنظيمات الإدارية المختصة بالأمن على وجه التحديد تعد جزءاً من الكيان التنظيمي للدولة الذي سنربطه بالعناصر التي سنوضحها دون الحاجة لتكرار ذكر الأجهزة الأمنية بصفة خاصة. ونوضح ذلك فيما يلي:

تحقيق التنمية الإدارية:

تعني التنمية الإدارية رفع القدرة الإدارية للمنظمات المختلفة عن طريق دراسة وتحليل الإجراءات الداخلية، والقوى البشرية، والهياكل التنظيمية. ويمكن تحقيقها في سياق التحول لتطبيقات الحكومة الإلكترونية عبر نظرية "التنمية الارتدادية أو الاهتزازية" التي تعني إحداث تغيير في جانب محدد يحتم بدوره حدوث تغييرات في بقية الجوانب كخيار قسري للاستمرار.

ومما لاشك فيه أن التحول لتطبيقات الحكومة الإلكترونية سيحدث بدوره تغييرات قسرية للمنظمات لتتمكن من مجاراة تطبيقاتها، وبالتالي تحقيق التنمية الإدارية والتي ستتمثل جوانبها في الآتي:

١- تغيير الهياكل التنظيمية بما يناسب التطبيقات الإلكترونية، وما سيتبع ذلك من اختفاء أو دمج أو إلغاء أو ظهور وحدات إدارية.

٢- تطوير الوصف الوظيفي (مهام أو مسئوليات - صلاحيات أو سلطات) بما يناسب الوضع المستهدف.

٣- تصميم العمليات (الإجراءات) وفق النمط الإلكتروني.

٤- زيادة فعالية عمليات الاتصال بين الوحدات الإدارية بأنواعها (الصاعدة - الهابطة - الأفقية - الداخلية- الخارجية) مما ينعكس على كفاءة بقية العلميات داخل المنظمة.

٥- وضع سياسة لتنمية الموارد البشرية (استقطاب - تنمية قدرات) بما يناسب مرحلة التحول الإلكتروني.

٦- تطبيق استراتيجيات التطوير التنظيمي للتمكن من التوافق مع متطلبات الحكومة الإلكترونية.

كل هذه التغييرات ستعزز من القدرة الأدائية للمنظمة وهذا سينعكس على ما تنتجه من خدمات مهما كان نوع الخدمة، ولهذا فإن التحول لتطبيقات الحكومة الإلكترونية مستقبلاً سيستلزم هذا التغيير وسيتبعه تلقائيًا تحسن الخدمة المناسبة لعصر المعلوماتية ويندرج ضمنه تحسن الخدمة الموجهة لتحقيق الأمن مما يقلص الظاهرة الإجرامية نتيجة التوافق مع معطياتها.

**تفعيل المورد المعلوماتي:**

تعتبر المعلومة هي عماد عصرنا الحاضر والمستقبلي "عصر المعلوماتية " في أي صورة كانت (مكتوبة - مصورة - شفهية)، والمعلومة أيضاً عماد عمل كل المنظمات بكافة أنواعها، وتزداد أهميتها نتيجة ارتباط التقنيات الحديثة بها من حيث عمل تلك التقنيات بذاتها (بحث - تشكيل - نقل - معالجة - تخزين)، ومن حيث حاجة الإنسان لها ليتمكن من التعامل مع تلك التقنيات.

وتعتبر المعلومة من أهم موارد المنظمات التي تعتمد عليها باقي العمليات داخل المنظمة مهما كان نشاطها، وتزداد تلك الأهمية في المنظمات ذات التخصص الأمني. ويمكن أن نوضع بعض المنافع للحكومة الإلكترونية فيما يتعلق بالمورد المعلوماتي كما يلي:

١- عملية المعالجة: تعتمد الحكومة الإلكترونية على تطبيقات الإدارة الإلكترونية، التي تتعامل بدورها مع المعلومات في شكلها الإلكتروني، وهذا يحقق سهولة وسرعة التعامل مع هذا المورد الهام مما يسهل تسيير بقية العمليات المعتمدة عليه.

٢- عملية التحكم: يتحتم على المنظمات في ظل الحكومة الإلكترونية أن تطبق ما يسمى " أنظمة معلومات Information Systems" والتي تضم مجموعة من الأنظمة الإلكترونية التي تحقق القدرة على السيطرة على المورد المعلوماتي وتسخيره لطبيعة عمل المنظمة، حسب معطيات ومتطلبات كل خدمة يفترض تقديمها، وهذا سيرتقي بخدمات الأجهزة الأمنية.

٣- التغذية المرتدة: تحتاج المنظمات في تقييم وتقويم خدماتها المقدمة للجمهور إلى آلية ناجحة للتغذية العكسية للمعلومات، وهذا يتحقق في ظل تطبيقات الحكومة الإلكترونية كون المنظمات تتبنى العمل الإلكتروني المفتوح والميسر مع كل عملائها عبر الشبكات المعلوماتية المتاحة لكل المستفيدين.

٤- تنوع المصادر: ستتيح الحكومة الإلكترونية عبر الربط الإلكتروني الشبكي بين مختلف أطراف الخدمة الإلكترونية (منظمة - قطاع خاص - جمهور - موظف) تعدداً ثرياً ومتنوعاً للمصادر المعلوماتية، مما يوفر الوقت والجهد في الحصول عليها وفق انتقائية وجودة عالية.

٥- تقليل التكاليف: سيحقق كذلك هذا الربط الإلكتروني ضمن منظومة الحكومة الإلكترونية مزية تقليل تكاليف الحصول على المعلومات، ليس ضمن الوطن الواحد، بل على المستوى العالمي.

٦- كفاءة الوصول: ستتحقق كذلك ميزة سرعة الوصول بكفاءة للمعلومات المطلوبة، وهذا سينعكس على ادخار الجهد والوقت والمال لتحقيق مهام أخرى ضمن خدمات المنظمة.

دعم صنع القرارات:

يرتبط القرار بجميع الأعمال التي يؤديها الإنسان، فكل عمل يتم تأديته هو عبارة عن قرارات متعددة يتم اتخاذها لتحقيق هدف محدد. وعمل المنظمات لا يخرج عن هذا المبدأ فجميع المهام التي يتم القيام بها ضمن جسم المنظمة هي عبارة عن قرارات جزئية، وكل موظف مهما كان موقعه التنظيمي فإنه يؤدي عمله باتخاذ قرارات متعددة.

وقد قرر المفكر الإداري "هربرت سايمون" أن عمليات المنظمة المختلفة هي الوجه الآخر لصنع القرار فهما وجهان لعملة واحدة، مما يجعل القرار العمود الفقري للجسم التنظيمي. وتختلف القرارات من حيث طبيعتها فهي تتدرج في الصعوبة والتعقيد من القرارات البسيطة الروتينية إلى القرارات الإشرافية فالقرارات التخطيطية وصولاً للقرارات الإستراتيجية، ويتوافق هذا التصاعد التعقيدي مع تصاعد المستويات الإدارية في المنظمة. وتقدم تطبيقات الحكومة الإلكترونية دعماً منقطع النظير لعملية صنع القرار، بما توفره من دعم لكل عمليات المنظمة عموماً، وما تحققه للقرار على وجه الخصوص، مما يدعم خدمات المنظمات والتي تندرج ضمنها الخدمات الأمنية بمفهومها الشامل، حسب ما يلي:

١- التواجد الميسور: إذا كان القرار يعتمد على المعلومة الصحيحة في الوقت والمكان المناسبين وبالطبيعة المناسبة، فإن تطبيقات الحكومة الإلكترونية توفر ميزة إيجاد المعلومة بكل يسر وسهولة عبر تطبيقاتها التي تتعامل مع مورد المعلومات بشكل رئيسي.

٢- تقييم القرار: توفر آلية التغذية المرتدة قدرة كبيرة لصانع القرار على تقييم القرار المُتخَذ، ومن ثم القيام بتصحيح الانحرافات وتعميق النجاحات، نظراً لتوفر رؤية شاملة حول آثار ونتائج القرار.

٣- تقلص المسافة الفاصلة: تساهم تقنيات الحكومة الإلكترونية في تقليص الفارق التنظيمي بين مستوى الإدارة العليا وبقية المستويات عبر وجهين: الأول منهما خفض عدد المستويات الإدارية في المنظمة وهذا مطلب هيكلي للتوافق مع تطبيقات الحكومة الإلكترونية، والثاني سهولة التواصل المعلوماتي بين كل الوحدات التنظيمية، وهذين الوجهين سيعززان من سرعة دوران المعلومة مما يعطي رؤية تنويرية لصانع القرار.

٤- الأنظمة المساندة: توفر تطبيقات الحكومة الإلكترونية ضمن بنيتها المعلوماتية عدد من الأنظمة المعلوماتية التي تساند عملية صنع القرار ومن أبرزها نظم دعم القرارات (Decision Support Systems)، و نظم الخبرة( Expert Systems)، و الذكاء الصناعي Artificial Intelligence.

**تنمية المعرفة:**

أضحت المعرفة هي العنصر الحاسم في عصر المعلوماتية، وبالأخص ما يتعلق بالمعلوماتية وتقنياتها المتعددة. ويعتبر قدر معين من المعرفة المعلوماتية أحد المرتكزات الأساسية لمشروع الحكومة الإلكترونية، وبالتالي فإن عصر الحكومة الإلكترونية سيحتم على المنظمات وجود كادر بشري يستطيع التعامل مع التقنيات الرقمية، وهذا سيعزز من فرص مواجهة الجريمة التقليدية والجريمة الإلكترونية عبر تعدد اتجاهات التوسع المعرفي حسب الآتي:

١-المستوى القيادي: تعد معرفة القيادات للتقنيات الرقمية من حيث فوائدها وقدراتها وأهميتها، أمراً بالغ

الأهمية لتوجيه العمل الأمني بكل اقتدار. ويعتبر ذلك الحد الأدنى من المعرفة المطلوبة، وفيما لوتم التعمق أكثر لكان أكثر نفعاً وفائدة، وينضوي ضمن مفهوم القيادات جميع الأنواع العليا والوسطى والإشرافية.

٢- المستوى التنفيذي: يندرج ضمن هذا المستوى الإداري كل الموظفين أو العاملين الذين يؤدون الأعمال تحت إشراف غيرهم، وهم المعنيون أكثر من غيرهم بمعرفة التقنيات الرقمية بعمق وخاصة ما يرتبط منها بالأعمال التي يؤدونها، ويتضح من ذلك أن تطبيق الحكومة الإلكترونية سيجعلهم أكثر التصاقا ومعرفة بتلك التقنيات.

٣- عمليات رفع المهارات: يقع عبء رفع المهارات المعرفية بالتقنيات الرقمية على الوحدات التعليمية والتدريبية، ونجد أنها ستتطور بدورها كجزء من منظومة الحكومة الإلكترونية وستؤول خدماتها التدريبية والعلمية إلى احتياجات عصر المعلوماتية من المعارف الرقمية وما يساندها من معارف مختلفة، وستقود بدورها تنمية المعرفة الرقمية للمنظمات التي تخدمها. ومن التطبيقات التي تندرج ضمن ذلك ما يسمى بالتعليم الإلكتروني، والتعليم عن بعد، والتعليم باستخدام الواقع الافتراضي.

٤- المستفيد: إذا كان المستفيد من الخدمة هو الغاية النهائية للمنظمات، فإن قدرته على التوافق مع طبيعة الخدمة أمر لابد منه، كما أن قدرة المنظمة على تقديم الخدمة التي توافق ميوله واحتياجاته أمر حتمي أيضاً. وسيكون الوصول لتطبيقات الحكومة الإلكترونية متلازماً مع قدرة المجتمع على الإفادة من خدماتها عبر تنمية المعرفة المعلوماتية لديه، وبالتالي فإن الوصول إلى تلك المرحلة سيجعل المستفيد يملك الوعي المعلوماتي الكافي ليتعامل مع مخرجات الحكومة الإلكترونية من خدمات.

من خلال هذه العناصر التي توضح اتجاهات التنمية المعرفية الرقمية، يمكن القول أن تحقيق الحكومة الإلكترونية، سيحقق قدراً مقبولاً من القدرة المزدوجة للمنظمات الأمنية والمجتمع على التعامل مع التحديات الأمنية المختلفة بما فيها الإلكترونية.

**ترشيد الإنفاق:**

يعتبر المورد المالي من أهم مقومات استمرار المنظمات في أداء رسالتها، بل هو المؤثر على جودة المنتج أو الخدمة المقدمة، ولذلك يتحتم الرشد في الإنفاق من الموارد المحدودة على الحاجات المتعددة. وسيكون لتطبيق الحكومة الإلكترونية على المدى المتوسط والبعيد مساهمة فعالة في خفض النفقات والقدرة على ترشيدها باتخاذ القرار السليم والمعروفة أبعاده سلفاً، ومن ثم إعادة تدوير المورد المالي لحاجات أخرى ملحة، مما يعزز فعالية وكفاءة الخدمة في آن واحد. ويجدر الإشارة إلى عدة جوانب تمس المورد المالي وهي:

١- ترشيد القرار المالي: تبعاً لفعالية صنع القرار في ظل منظومة الحكومة الإلكترونية، فإن ذلك سيعود بالنفع على المورد المالي من حيث الترشيد والقدرة على موائمته مع احتياجات أخرى.

٢- خفض النفقات المباشرة: ستؤدي التطبيقات الإلكترونية إلى خفض النفقات المباشرة لكثير من أعمال المنظمات، والتي يمكن قياسها وملاحظتها بالمقارنة بين العمل التقليدي والعمل الإلكتروني.

٣- تقليص دورة الإنتاج: يرتبط مدى القدرة على خفض الدورة الزمنية للإنتاج في المنظمة بزيادة الكفاءة والفعالية، وستُمَكِّن تطبيقات الحكومة الإلكترونية من تحقيق خفض كبير في دورة الوقت في المنظمة، وهذا سينعكس على خفض النفقات بطريقة غير مباشرة وتحقيق وفر مالي يمكن استغلاله في منافع أخرى.

**تعزيز التعاون:**

أحد الأطر التي ظهرت مؤخراً لتفسير العلاقة بين الفرد والمنظمة تم استخلاصها من نظرية "التبادل الاجتماعي"، ومن مفهوم "معيار التبادل" أو ما يسمى بالمنفعة المتبادلة، وكلاهما تسعى للبحث وراء الدافع الكامن لسلوكيات وتصرفات أو اتجاهات محددة يقوم بها الفرد، حيث وجد أن الأفراد يشعرون بالإلزام نحو مبادلة الآخرين المعاملة الحسنة أو المنفعة، وقد أدى مفهوم التبادل إلى إيجاد نوع من العقد النفسي، الذي يربط الفرد بأشخاص أو منظمات بعقد غير مكتوب يتضمن قيامه بإعادة ما اكتسبه منهم من منافع[1].

ويمكن القول أن مشروع الحكومة الإلكترونية بتطبيقاته التقنية سيعزز من فرص تعظيم المنافع المتبادلة بين مختلف أطراف الخدمة الإلكترونية وسينعكس ذلك إيجاباً على الأمن من خلال الآتي:

١- تعزيز التعاون المجتمعي: تحقق تطبيقات الحكومة الإلكترونية ميزتين هامتين للجمهور، وهما ميزة إتاحة الوصول للمعلومات التي تهمهم وبالتالي زيادة في وتيرة التواصل مع منظماتهم الأمنية، وميزة ذوبان الاحتكاك الشخصي بين المستفيد ومقدم الخدمة الأمنية مما يزيد من فرص التعاون لانهيار سلبيات المواجهة الإنسانية التي يمكن أن تعيق عملية الاتصال الفعال[2].

٢- تفعيل التنسيق: تعمل المنظمة وفق مبدأ الاعتمادية المتبادلة مع غيرها من المنظمات وبقية فعاليات المجتمع، وهي بذلك تحتاج لتنسيق دائم ومتداخل في كل أعمالها، على مستوى المنظمة الداخلي والمستوى الخارجي. وتوفر الحكومة الإلكترونية ميزة التنسيق المشترك بين كل أطراف الخدمة وفق مبادئ إلكترونية متفق عليها مسبقاً بين الأطراف ذات العلاقة.

**تطور التشريعات والقوانين:**

مواكبة التشريعات والقوانين لمتطلبات الحياة هدف حيوي لوجود تلك القوانين بذاتها، وهذا ينبع من أهمية مجاراتها لمتغيرات الزمن بما يكفل تحقيقها لما سنت من أجله، وهو حفظ الأمن في سياق طرحنا هذا.

وقد طرأ في عصر المعلوماتية متغيرات عدة، تستلزم بالتأكيد إعادة صياغة القوانين بما يتوافق مع تلك المتغيرات، ويعتبر تطبيق مفهوم الحكومة الإلكترونية من أهم التغيرات على بيئة عمل المنظمات، والتي يتطلب وجودها صياغة القوانين المناسبة لمجريات العمل الإلكتروني، فضلاً عن مجاراة بقية التغيرات التي أحدثتها الثورة المعلوماتية في حياة الإنسان، وخاصة ما يتعلق بتطور أساليب وأنماط الجريمة باستغلال القدرات الإلكترونية في شتى مناحي الحياة.

ويمكن أن نوضح أهمية تطوير القوانين في ظل منظومة الحكومة الإلكترونية في الجوانب الآتية:

١- الجرائم الإلكترونية المستحدثة: لقد أحدثت الثورة المعلوماتية تغيرات ذات عمق ملاحظ في حياة الأفراد والمجتمعات، ومن ضمنها ظهور تصرفات تستند إلى التقنيات الإلكترونية تحمل في طياتها اعتداء على حقوق الآخرين، وبذلك تندرج ضمن الظاهرة الإجرامية، مثل جريمة تدمير المعلومات إلكترونيا، وجريمة الإطلاع غير المشروع، وجريمة استغلال التقنيات بشكل ينافي القيم والأخلاق... إلى غير ذلك من الجرائم الإلكترونية.

وهذا النوع من الإجرام ينبغي خضوعه للتقنين بكل جزئياته متضمناً الجانب الوقائي والجانب العلاجي، مما يعزز فرص السيطرة عليها أمنياً.

---

١ رشيد،٢٠٠٤م

٢ أبو مغايض،٢٠٠٤م

٢- الجرائم المحدَّثة إلكترونيا: وهي الجرائم التقليدية المعروفة التي أخذت من التقنية الرقمية وسيلة جديدة لتنفيذها، مما يعظم أثرها ويصعب مكافحتها. مثل جرائم غسيل الأموال، وجرائم المخدرات، وجرائم الاعتداء على الممتلكات... إلى غير ذلك من الأنواع.

ونجد أن القوانين في هذه الحالة تحتاج إلى تحديث بما يوافق التطورات التي طرأت، وبشكل تكاملي لكل جوانب تلك الجرائم، من حيث الإثبات والدلائل المعتبرة وبقية الإجراءات وصولاً للعقوبات المناسبة.

٣- التقنين الإلكتروني الوقائي: في ظل تحول كثير من نشاطات الإنسان عبر التقنيات الرقمية، فإن تطبيق الحكومة الإلكترونية سيتطلب وجود قوانين واضحة تحكم كل العمليات الإلكترونية التي تتم ضمن نطاقها، بحيث تحكم تلك القوانين كل الإجراءات التي تتم من حيث الشرعية، وكيفية التنفيذ، والتجاوزات المعتبرة، والعقوبات المقررة.

ومن هنا فإن إحداث مثل هذه التطورات التشريعية والقانونية اللازمة لوجود الحكومة الإلكترونية، ستعزز من حفظ الحقوق بكافة أنواعها وسيادة الأمن، حيث تغطي العناصر المشار لها سلفاً على التوالي الجرائم الإلكترونية الجديدة، والجرائم التقليدية التي تستغل التقنية الحديثة، والتقنين الوقائي الذي يضبط جميع الإجراءات في سياق موحد ومعروف لضمان تحقيق الأهداف وحفظ المكتسبات في ظل مشروع الحكومة الإلكترونية.

**تعزيز الحماية الإلكترونية:**

تحدثنا من السابق عن قدرة الإنسان على استغلال كل المكتسبات وتسخيرها للظاهرة الإجرامية بمعناها الشامل، ومما لاشك فيه أن تطبيق الحكومة الإلكترونية سيحتم وجود عدة مقومات، ستؤدي بدورها لزيادة فعالية مكافحة الجريمة، والتي من ضمنها التشريعات والقوانين التي سبق الإشارة إليها، ولكن هناك مقومات أخرى تأتي في نفس السياق وهي:

١- تحقيق الأمن المعلوماتي: ويعني إيجاد بنية تحكم متمركزة على المنظمة، أي نظام حماية لكل المعلومات في نطاق المنظمة.

٢- تحقيق السرية المعلوماتية: ويعني إيجاد بنية تحكم متمركزة على الفرد، وهي التي تحكم عمليات التعامل مع المعلومات التي تخص الأفراد وظروفها ومعالجتها من قبل المنظمة [١].

٣- وجود جيل من الخبراء التقنيين، الذين يشكلون الكادر البشري المتناسب تأهيلياً مع التطبيقات الإلكترونية، وسيشكلون دور التنفيذ والاستشارة في آن واحد.

٤- استخدام العديد من البرامج الرقمية المخصصة للحماية، أو المساهمة في التصدي للجريمة، والعديد من الإجراءات أو المبادئ التي تتكامل مع كل ذلك لتحقيق ذلك المقوم الهام. ومن بين تلك البرامج الرقمية ما يلي: "التوقيعات الرقمية"، "البطاقة الذكية"، "البصمة الإلكترونية"، "هيئة التوثيق الرقمي"، "بنية المفاتيح العمومية Public Key Infrastructure(PKI) "، "برامج التبادل الإلكتروني للبيانات أو الوثائق Electronic Document Interchange(EDI)"، "أنظمة المعلومات الجغرافية Geographic Information Systems(GIS) ".

وبحيازة المنظمات ذات الطبيعة الأمنية لكل تلك العناصر وتلك الخبرات، سيكون بمقدورها تحقيق ما

١ العبود:٢٠٠٣

يسمى "بالموثوقية المعلوماتية "، والسير قدماً في مكافحة الجريمة بفعالية أكثر ضمن منظومة الحكومة الإلكترونية.

تراكم الخبرات:

ستقدم تطبيقات الحكومة الإلكترونية فوائد عظيمة في مجال التراكم المعرفي لكل المنظمات التي تندرج ضمنها، ومن بينها بالطبع المنظمات الأمنية. وسيتوفر لتلك المنظمات فرصة مواتية للإفادة من خبرات متعددة ومتنوعة وفي مجالات عدة من خلال عدة مستويات وهي:

١- المستوى الداخلي للمنظمة: ويضم كل وحدات المنظمة وأقسامها المختلفة مكانياً والمتباعدة جغرافياً، والتي تتحد خبراتها عبر الأقنية المعلوماتية وتكون متاحة لكل موظفيها بكل يسر وسهولة.

٢- المستوى المحلي والوطني: ويضم كل المنظمات العاملة على أرض الإقليم أو الدولة الواحدة، مما يتيح للمنظمة الاستفادة من خبرات في مجالات مختلفة من حيث التخصص وطبيعة العمل، وهذا سيثري مجريات العمل التنظيري والتطبيقي.

٣- المستوى العالمي: ويأتي من خلال التجوال الافتراضي لمختلف أرجاء العالم عبر الشبكة العنكبوتية، وتحَقُّق القدرة على التواصل مع مختلف الخبرات العالمية في مجالات متنوعة، بتجاوز كل القيود المكانية والزمانية.

وعبر هذه المستويات الثلاثة سيكون بمقدور المنظمة الأمنية تحقيق التراكم المعرفي في مجال تخصصها بما يعزز جهودها نحو تحقيق غاياتها النهائية لمواجهة الجريمة.

## التوصيات

إذا كانت الجريمة تتطور بشكل تلقائي بالتوافق مع تطور مكونات محيطها البيئي، فإن المنظمات المختصة بتوفير الخدمات الأمنية بشتى أنواعها، معنية بشكل جوهري بالأخذ بأسباب التقدم والتطور بما يحقق استباق وتيرة تطور الظاهرة الإجرامية أو مجاراتها على أقل تقدير. وهذا المنطق يفرض ذاته على المنظمات الأمنية في عصرنا الحاضر عصر الثورة المعلوماتية، العصر الذي صار زمام المبادرة فيه بشكل أكبر يقوده جيل الشباب من الجنسين والناشئة الذين يتمتعون بقدرات تتنامى زمنياً في التعامل مع مخرجات الثورة المعلوماتية، ويزداد ذلك مع الزمن.

ويظهر من ذلك تعاظم التحديات أمام الأجهزة الأمنية على المستوى الداخلي والخارجي، مما يحتم الاستفادة من المنافع المتحققة من التقنيات المعلوماتية ومن أبرزها تطبيقات المشروع المستقبلي للحكومة الإلكترونية في المملكة. ويمكن في هذا السياق أن نخلص إلى التوصيات الآتية:

أولا- أهمية الإحاطة بالتحولات الهامة التي صاحبت الثورة المعلوماتية وأدت إلى تفاقم الظاهرة الأمنية، ويتبع ذلك القدرة على نقل الخبرات النظرية والتطبيقية لمواجهة تلك التحولات وعلاج تأثيراتها على العملية الأمنية.

ثانيا- أهمية وضوح مشروع الحكومة الإلكترونية لدى الأجهزة الأمنية، ليتسنى لها التهيؤ لكل معطياته ومستحقاته المستقبلية.

ثالثا- السير قدماً في استيعاب التقنيات المعلوماتية ومنافعها بجانبيها التنظيمي والفني بالتوازي مع إستراتيجية المملكة للتحول نحو تطبيقات الحكومة الإلكترونية في المستقبل.

رابعا- ضرورة التعرف على ملامح الظاهرة الإجرامية المتوقعة في ظل تطبيقات الحكومة الإلكترونية، ليمكن بناء استراتيجيات مواجهتا بشكل مبكر.

خامسا- أهمية استجلاء المنافع المترتبة على تطبيق مشروع الحكومة الإلكترونية، والتي تتعلق مباشرة برفع وتيرة الأداء في مواجهة الظاهرة الإجرامية بكافة أنواعها.

## المـراجـع


- أبو مغايض، يحيى محمد.( ٢٠٠٤م). الحكومة الإلكترونية: ثورة على العمل الإداري التقليدي. (الطبعة الأولى). الرياض: العبيكان للنشر والتوزيع.
- أبو مغايض، يحيى محمد.( ٢٠٠٤م). الحكومة الكترونية: خيار إستراتيجي لتعزيز التفاعل بين الأجهزة المنية والمجتمع. (ندوة المجتمع والأمن). الرياض: كلية الملك فهد الأمنية.
- حماد، سهيلة زين العابدين.(٢٠٠٤-٢٠٠٥م). الإرهاب: أسبابه..أهدافه.. منابعه.. علاجه. (الطبعة الأولى). المملكة العربية السعودية، جدة: مركز الراية للتنمية الفكرية، مكتبة بستان المعرفة.
- رشيد، مازن فارس. (٢٠٠٤م). الدعم التنظيمي المدرك والأبعاد المتعددة للولاء التنظيمي. المجلة العربية للعلوم الإدارية. مج ١١، ع ١. الكويت: جامعة الكويت.
- السبيل، عبد الله. (٢٠٠٣م). التطوير الإداري والحكومة الإلكترونية. (مؤتمر: الحكومة الإلكترونية الواقع والتحديات). سلطنة عمان: مسقط.
- سلطان، أبوبكر. ( ٢٠٠٣م). التحول إلى مجتمع معلوماتي: نظرة عامة. الرياض: جمعية الحاسبات السعودية.
- السبتي، خالد. (١٤٢٥هـ ). هل سيتعرى العالم من خلال الإنترنت ؟. الرياض، س ٤٢، ع ١٣٣٩٧، ( الأحد ١٨ المحرم )، ص ٣٣.
- العبود،فهد بن ناصر.(٢٠٠٣م). الحكومة الإلكترونية بين التخطيط والتنفيذ. الرياض: مطبوعات مكتبة الملك فهد الوطنية.
- عبد الهادي، زين.(٢٠٠٣م). الحكومة الإلكترونية في العالم العربي:دراسة ميدانية. (الملتقى العربي الثالث لتطوير العلاقة بين القانونيين والإداريين). جمهورية مصر: المعهد العربي للتنمية الإدارية.
- المتولي، محمد.(٢٠٠٣م). تأهيل الكوادر البشرية لتطبيق الحكومة الإلكترونية في الدول العربية. (مؤتمر: الحكومة الإلكترونية الواقع والتحديات). سلطنة عمان: مسقط.
- محفوظ، محمد. (١٤٢٥هـ). العرب ومتطلبات الأمن. الرياض، س ٤٢، ع ١٣٣٩٢، (الثلاثاء ١٣ المحرم)، ص٣٢.
- الفولي، عبد الفتاح. (٢٠٠٣م). العلاقة بين تطوير الأداء وتكنولوجيا المعلومات: دراسة في الآثار التنظيمية والأدائية لتكنولوجيا المعلومات. الملتقى العربي الثالث لتطوير العلاقة بين القانونيين والإداريين. جمهورية مصر العربية: المنظمة العربية للتنمية الإدارية.